

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

التنمية الإقليمية و المكانية كإحدى آليات لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في ظل الأزمة المالية العالمية.

أ. يوسفات علي، جامعة أدرار،

أ. أفاسم حسنة، جامعة أدرار.

الملخص: أعادت الأزمة المالية العالمية طرح السؤال القديم، كيف نحقق تنمية شاملة و مستدامة؟، ففكرة المال يولد المال لم تعود فكرة واقعية في ظل هذه الأزمة المالية التي ضربت أساطين البنوك العالمية الكبرى، مثل : Bank of ، UBS ، Citigroup ، America... etc ، بل أثبت تداعياتها أن الاقتصاد الحقيقي المولد لقيمة مضافة حقيقية هو الاقتصاد الذي يستطيع الصمود و الاستمرارية حتى في ظل هذه الأزمات المالية، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لاقتراح و توجيه الأنظار نحو آلية تنموية مغلقة، هي التنمية الإقليمية و المكانية، القائم على فكرة تنمية و تطوير مواقع وأقاليم الدولة و توطين مجموعة من صناعات و خدمات فيها، من خلال التوزيع العلمي للفعاليات المكانية الاقتصادية و العمرانية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Growth economic sustainable) ، وهذا ما تحتاجه الجزائر خصوصاً في ظل اقتصادها الريعي، و أحادي دخلها، كما سنعرض بعض التجارب العالمية في هذا الصدد، ماليزيا، دبي، الصين... الخ.

المقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول و الأمم، و هدف استراتيجي تسعى للوصول إليه، وتعرف التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعادده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته ⁽ⁱ⁾ . و الفكرة المهمة التي تطرحها التنمية الاقتصادية المستدامة هي فكرة استدامة الموارد و المداحيل، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال خلق تنمية حقيقية صناعية- خدماتية، بعيد عن المجازفات المالية و المضاربات في الأسواق المالية العالية المخاطر . كما أن إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة مطروحة مجددة عند كافة الدول النامية، و الجزائر ليس استثناء للقاعدة إذ لم تنجح الجزائر، خلال العشرية الماضية، في ضمان تطوير صادراتها خارج نطاق المحروقات، لتظل متواضعة، بل هامشية إذا ما تم إبعاد صادرات سوناطراك ونافضال أكبر المصدرين خارج المحروقات، ولم تتجاوز نسبتها 4 % من إجمالي الصادرات.

تكشف إحصاءات مصالح الجمارك ووزارة التجارة عن تواضع الصادرات خارج المحروقات من 2000 إلى 2009 فقد بلغت الصادرات خارج المحروقات عام 2002 مثلاً نسبة 3.92 %، وهي أعلى نسبة تحققها الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على الإطلاق، مقابل 2.48 % عام 2004 و 2.20 % عام 2005 و 2.17 % عام 2006 ثم 2.21 % عام 2007، كما قدرت بـ 1.94 % عام 2008 وأخيراً 2.36 % عام 2009 ⁽ⁱⁱ⁾ . مما يعني ضرورة إيجاد سبل تنموي للنهوض بقطاع خارج المحروقات، وانتقال الجزائر من الدولة الريعية إلى الدولة الصناعية المصدرة، ومن بين إستراتيجية التنموية التي انتهجتها العديد من الدول المتقدمة و النامية، هي إستراتيجية التنمية الإقليمية المكانية .

إذن إشكالية البحث ماهي التنمية الإقليمية و المكانية ، و ما الدور الذي تلعبه لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية؟.

و يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:
 المحور الأول: التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية.
 المحور الثاني: التنمية الإقليمية المكانية- الماهية-.
 المحور الثالث: نماذج دولية.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية و الأزمة المالية.

1- ماهية الأزمة المالية:

عرفت معظم دول العالم في الماضي و في الحاضر جملة من الأزمات المالية التي تمحض عليها جملة من المتغيرات والأحداث الاقتصادية و الاجتماعية، و تعد الأزمات المالية و الأزمات الاقتصادية أزمات مترادفة، إذ يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية هي نتيجة الأزمة المالية أو العكس.

1-1- تعريف الأزمة المالية بصفة عامة:

و تعرف الأزمة المالية بأنها الانخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول الذي قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو أداة المالية المركبة أو المشتقة، أو في عملة دولة ما، أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

كما أنها تعرف بأنها: الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية تنتج عن تداول كميات كبيرة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، وبصورة مبالغ فيها، رغم أن السعر الحقيقي يتمثل في مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، فمن علامات الفقاعة بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع الناتج عن ارتفاع قيمتها، وليس بناء على العائدات المستقبلية التي يتوقع أن تحققها (iii).

كما يرافق الأزمة المالية إحجام عام من طرف المستثمرين عن شراء هذه الأصول المتعثرة، و بيع ما لديهم منها، مما يعمق الأزمة، أما الأزمة الاقتصادية فهي تراجع أو انكماش مستمر للمعدلات النمو الربع سنوية لفترات متتالية، تمس الجهاز الإنتاجية- الخدماتية لدول ما، أو إقليم معين، مما يترتب عليها ارتفاع حاد في معدلات البطالة، و موجات من الاغلاقات و الافلاس للعدد من المصانع، و دخول الاقتصاد الوطني في حالة ركود.

1-2- تعريف أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية: كانت الأزمة المالية العالمية نتيجة مباشرة لليون المتعثرة (خصوصاً الرهن

العقارية الثانوية (Subprime Mortgage) التي نشأت نتيجة لتخلف عملاء الرهن العقاري عن سداد التزامهم تجاه شركات الرهن العقاري و البنوك و المؤسسات التمويلية، و هذه الديون المتعثرة تم إعادة توريق و تسويقها عالمياً على نطاق واسع في شكل سندات يتم تداولها في البورصات العالمية و بعض الأسواق الموازية أو الأسواق خارج البورصات (OTC)، و عندما حدث انكماش في سوق العقارات (فقاعة الإسكان الأمريكي) و ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية، لم يعود ملاك الرهن العقاري الثانوية، قدرة على سداد و من هنا بدء الأزمة.

1-3- التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية:

عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية قديماً و حديثاً، لكن نذكر أهمها هي الأزمة الحالية، إذ تعد أزمة المالية العالمية 2008 أهم أزمة مالية في العصر الحديث، و تسمى كذلك أزمة الرهن العقاري أو أزمة الرهن العقاري الثانوية أو أزمة الإسكان الأمريكية أو أزمة الائتمان، أو الأزمة المالية العالمية، كلها مسميات لأزمة مازالت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، و كانت أبرز تجلياتها نقص سيولة السوق و سيولة التمويل في النظام البنكي الأمريكي، و التي بدأت خلال 2006 بعد انفجار فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، لتتطور بعد ذلك و تصبح أزمة مالية عالمية ابتداءً من عام 2007.

و بدأت الأزمة بعد انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة ، و ارتفاع معدلات التخلف عن القروض الثانوية وغيرها من القروض العقارية، بسبب ضعف الجدارة الائتمانية للملاك المنازل، خصوصا بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من 1% عام 2004 إلى 5.25% عام 2007، مما انعكس على أقساط مدفوعات ملاك المنازل بالارتفاع، و مع انحدار معايير الاقتراض، زادت القروض العقارية الثانوية المتعثرة، مما تسبب في إفلاس العديد من شركات الرهن العقارية و المؤسسات العاملة في سوق الرهن العقاري.

- في عام 2006 بلغ حجم التخلف عن سداد القروض المتعثرة بـ 15%، و كل 3% من الرهون العقارية الثانوية المتأخرة السداد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 340 مليار دولار.

و تكون خلال 2006 ما يصطلح عليه بفقاعة الإسكان الأمريكية، و التي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية عالمية.

- في 9 أوت 2007 ، أعلن أكبر بنك مدرجة في البورصة الفرنسية بي أن بي باريا BNP Paribas عن تجميد ممتلكات صناديقه الثلاثة العاملة في التمويل العقاري في الولايات المتحدة، والتي تبلغ قيمتها نحو 1.6 مليار يورو في أعقاب مشكلات في قطاع الائتمان العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة. كان هذا الإعلان لعمود لتحول أزمة قطاع العقارات الأمريكية إلى أزمة مالية.

- منذ 2007 عانت العديد من البنوك و المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة، و تراكم هائل للديون المدومة، أدى إلى العديد من افلاسات و اندماجات في القطاع البنكي العالمي.

- و لكن أكبر اختيار عرفت الأسواق لحد الآن، كان اختيار رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية ليمن براذرز (Lehman Brothers) بعد 185 عام من النشاط، في 15 سبتمبر 2008 ، و ما أحدثه من هلع و ذعر و انخفاضات حادة في البورصات العالمية، و تداعيات خطيرة (iv).

رغم أن أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية أكبر أزمة إلى حد الآن، لا بدو من التساؤل عن مستقبل التنمية بعد الأزمات المالية، وعندما تتعرض الاقتصاديات للآزمة يستوجب عليها، وضع خطط لتفعيل التنمية و النمو من خلال:

- معالجة مصدر المشكلة سواء في القطاع الصناعي أو الخدماتي أو البنكي أو المالي.
- وضع خطط لتحفيز النمو و القضاء على البطالة، و برامج لإعانة الفئات المهمشة و المتضررة).
- إعادة النظر في منهجية و سير التنمية، و صياغة أسلوب جديد يتماشى و ظروف الأزمة المالية.
- الإنقاذ العقلاني للقطاعات المتضررة، و تخفيف من حدة الإفلاسات الشركات المتعثرة.
- ضرورة البحث عن نمط تنموي شامل و مستدام، يخلق قيمة مضافة حقيقية، بعيد نوع ما عن مخاطر الاستثمار المالي.
- ضرورة تفعيل مبدأ المسألة و الشفافية.
- وضع ضوابط للمخاطرة في النظام البنكي و المالي.

المحور الثاني: التنمية الإقليمية المكانية- الماهية-

1- ماهية التخطيط و التنمية الإقليمية:

1-1- تعريف التخطيط الإقليمي (Regional planning): عرف فالتر ايزارد التخطيط الإقليمي : بأنه أسلوب علمي للتخطيط يتم عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق التنمية الإقليمية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة باستخدام موارد الإنتاج والكفاءات الإدارية والتنظيمية الموجودة على المستوى المحلي، فهو يستهدف تحقيق أكبر معدل للتنمية آخذاً في الاعتبار البعد المكاني (الخيزي للتنمية) حتى تتلشى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم (v).

بصفة عامة يعرف التخطيط الإقليمي بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية مستهدفاً تحقيق أعلى معدلات النمو على المستوى الوطني مستخدماً في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة لمختلف الأقاليم والمناطق، وهو يهدف إلى تحقيق نمو متكافئ ومتوازن بين أقاليم الدولة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها، كما يهدف إلى زيادة الناتج الإقليمي حتى العمران بالإقليم للحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة، ويعتبر التخطيط الإقليمي تخطيطاً بعيد الأجل، وهذا له أهمية بالغة للدول النامية بسبب التفاوت الواسع في مستوى التطور بين الأقاليم داخل هذه الدول (vi).

1-2- تعريف التنمية الإقليمية (Regional development):

يعالج موضوع التنمية الإقليمية البعد الريفي والحضري، فلقد نفذت هذا النمط التنموي خلال الـ 50's و 60's و 70's من القرن 20م في عدة خطط إيمائية قامت أساساً على التخطيط القطاعي للتنمية الوطنية، وتبين للمسؤولين عن تقويم برامج التنمية أن التنمية لم تنجح في تلبية الحاجات الإقليمية و توزيع المكاسب التنموية على المناطق وفق ما تفرضه خصوصية كل منطقة، و عدم تركيزها في منطقة واحدة (vii).

و التنمية الإقليمية تعرف على أنها أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة المستوى المكاني المفضل لها، و الإقليم وحده في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة و التشابه في المظهر العام، رغم التنوع في الأجزاء المكونة، و التنمية الإقليمية هي أحد أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط (viii).

1-3- أهداف التنمية الإقليمية: وهي (ix):

- زيادة النشاط الإنتاجي العام و الدخل الوطني للإقليم.
- إقامة مجموعة من أفضل النشاطات الصناعية في المنطقة.
- تحسين التنظيم الفراغي المكاني (Spatial) في المنطقة كنظام تخطيط المدن و استعمالات الأراضي... الخ.
- تحسين عملية الاختيار المكاني و التجاوب مع التغييرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن و بإمكانيات الاستخدام فيها.
- إن السياسة الإقليمية لا تعني بضرورة تنمية كافة المناطق صناعياً بدرجات متساوية، و إنما تهدف إلى تنمية كل منطقة أو إقليم إلى أقصى درجة ممكنة من هنا ينبغي أن تسترشد بسياسة التنمية الإقليمية بمعايير كمية تساعد على اختيار الإقليم الأولى بالتنمية الاقتصادية.

1-4- دور التنمية الإقليمية و معالجة التفاوت الإقليمي: التنمية الاقتصادية المخططة تعتمد على تحديد معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية في شكل توازن كلي للاقتصاد، و يعني هذا التوازن في أحد جوانبه توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و بين الإنتاج والاستهلاك، و يسمى هذا النموذج "بالنموذج الكلي" نظراً لاعتماد تحليلاته على المكونات الكلية من إنتاج ودخل وإنفاق و ضرائب... الخ، وهكذا يكون التخطيط الوطني قد تجاهل عنصراً من أهم العناصر الحيوية في عملية التنمية وهو استخدام المحور المكاني الذي تتم عليه عملية التنمية و يرجع الاهتمام بأخذ العنصر المكاني عند التخطيط للتنمية (x).

2- ماهية التخطيط و التنمية المكانية:

2-1- التخطيط المكاني (Spatial planning):

2-1-1- تعريف التخطيط المكاني:

- تعرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة: التخطيط المكاني بأنه " مشكلة التنسيق والتكامل بين البعد المكاني و السياسات القطاعية من خلال إستراتيجية قائمة على إقليمي ".
- و تعرفه المفوضية الأوروبية (European Commission, 1997) بأنه الأساليب المستخدمة إلى حد كبير من قبل القطاع العام في التأثير على توزيع الأنشطة في الحيز المكاني (space).

- تعرف وزارة البيئة و التخطيط المكاني و الطاقة السلوفينية (Slovenian Ministry of the Environment, Spatial Planning and Energy, 2002) في قانون التخطيط العمراني لعام 2002، بأنه نشاط متعدد التخصصات يخطط على تخطيط استعمالات الأراضي و تحديد الشروط اللازمة لتطوير و تنمية مواقع الأنشطة، و تحديد التدابير اللازمة لتحسين الهياكل المادية القائمة و تحديد شروط المناسبة للموقع و تنفيذ الهياكل المادية المخططة لها (xi).

2-1-2- أهمية التخطيط المكاني: و حسب اللجنة الاقتصادية الأوروبية (ECE) يعتبر التخطيط المكاني هو أداة مهمة جداً للوصول للمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال خلق ظروف للاستثمار والتنمية أكثر استقراراً و قابلية للتنبؤ، و تأمين فوائد للمجتمع من عملية التنمية، و تشجيع الاستخدام الرشيد للأرض والموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فإن التخطيط المكاني عامل هام لتعزيز التنمية المستدامة و تحسين نوعية الحياة (xii).
و يهدف التخطيط المكاني إلى (xiii):

1- تعزيز التماسك الإقليمي (Promote territorial cohesion) لتوازن أكبر من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق، وتحسين الهبة التنافسية، 2- تشجيع التنمية المولدة من الوظائف الحضرية وتحسين العلاقة بين المدينة والريف ، 3- تعزيز إمكانية الوصول إلى توازن أكبر، 4- تنمية طرق الحصول على المعلومات والمعرفة، 5- الحد من الأضرار البيئية، 6- تعزيز و حماية الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي (Natural heritage)، 7- تعزيز التراث الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية ، 8- تطوير موارد الطاقة مع المحافظة على السلامة و الأمان، 9- تشجيع الجودة العالية، والسياحة المستدامة، 10- الحد من تأثير الكوارث الطبيعية.

2-2- التنمية المكانية (Spatial development):

2-2-1- تعريف التنمية المكانية: و يأتي من خلال المكونين الرئيسيين لها وهما " سياستي التنمية الحضرية و الإقليمية ". و تعرف التنمية الحضرية في جوهرها في تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى الطويل من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية و العمرانية في الأقاليم المراد تطويره (xiv). و تتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية الإقليمية التي هي الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية في الإقليم بالشكل الذي يضمن كفاءة أهداف التنمية وإيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهري التركز السكاني و التفاوت المكاني في مستويات التنمية (xv). و عليه فإن سياسة التنمية المكانية " الحضرية و الإقليمية " هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية و الإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية في المكان، فضلا عن معالجة السلبيات التي تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة.

2-2-2- منافع التنمية المكانية : وهي (xvi):

أ- الفوائد الاقتصادية : توفير مزيد من الاستقرار والثقة لعملية الاستثمار؛ تحديد الأراضي في المواقع المناسبة لتلبية الحاجات إلى التنمية الاقتصادية؛ ضمان أن الأراضي لأغراض التنمية في وضع جيد بالنسبة لشبكة النقل والقوى العاملة؛ تعزيز نوعية البيئة في كل من المناطق الحضرية والريفية، و خلق ظروف أكثر ملائمة للاستثمار والتنمية؛ تحديد التنمية التي تلي احتياجات المجتمعات المحلية؛ تشجيع الابتكار والإبداع والتحديد؛ اتخاذ القرارات بطريقة أكثر كفاءة و تناسق.

ب- الفوائد الاجتماعية : النظر لاحتياجات المجتمعات المحلية عند وضع السياسات العامة للتنمية المستدامة؛ تحسين إمكانية الوصول إليهم عند اختيار الموقع للتنمية الجديد؛ دعم توفير المرافق العامة التي تفتقر إليها المجتمعات؛ تشجيع إعادة استعمال الأراضي الخالية والمهجورة، وخاصة إذ كان لديها أثر إيجابي على نوعية الحياة و إمكانية التنمية الاقتصادية، المساعدة على إنشاء وصيانة الجيدة، لبيئات الصحية والأمنة، داخل التجمعات الحضرية و الصناعية في المناطق الريفية.

ج- الفوائد البيئية : تشجيع التطوير والاستخدام الملائم للأراضي والمباني و البنى التحتية؛ تشجيع استخدام إعادة استخدام الأراضي التي تدعى براونفيلد (Brownfield) وهي المواقع المهجورة بعد استغلالها أو غير مستغلة استغلالا كاملا للصناعية أو التجارية، و تنمية المساحات الخضراء غرينفيلد؛ (Greenfield) هو مصطلح يستخدم لوصف قطعة من الأراضي غير المستغلة سابقا، في مدينة أو منطقة ريفية ، سواء المستخدمة حاليا لأغراض الزراعة أو تصميم المناظر الطبيعية، كما يمكن أن تكون محاطة بسياج من حقول مفتوحة أو حصص في المناطق الحضرية، حفظ الأصول البيئية والتاريخية والثقافية الهامة ؛ معالجة المخاطر البيئية المحتملة (مثل الفيضانات ، ونوعية الهواء)؛ حماية وتعزيز مجالات الترفيه والتراث الطبيعي؛ تشجيع الوصول إلى التطورات من قبل جميع وسائل النقل (مثل المشي وركوب الدراجات ووسائل النقل العام) ، وليس فقط من السيارات؛ تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط و التصميم و التطوير.

2-2-4- أهداف و وسائل التنمية المكانية:

2-2-4-1- أهدافها (xvii):

- تنمية مصادر الثروة الوطنية و تطويرها في الأقاليم و المراكز الحضرية و الحد من تركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى.
- تكامل أقاليم الأطراف البعيدة عن المركز من خلال تطوير شبكة النقل و الاتصالات الأمر الذي يحسن التكامل السياسي و التماسك الاجتماعي.

- تحسين النظام الوطني للمدن لدورها الكبير في نقل العلوم ونشرها و بالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني، إذ أن رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن متوسطة الحجم سوف يساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم و تحسين النمو بين الأقاليم و يجعل الخدمات الاجتماعية في متناول الجميع.

2-4-2- وسائلها: جاءت العديد من وسائل و أساليب التنمية المكانية لمعالجة المشكلات الناشئة عن النمو في عدد من القطاعات، فالصناعة و تركيزها ساهم في تنمية المدن و تطورها الأمر الذي انعكس على تركيز السكان في عدد من المدن دون غيرها مما أدى إلى مشكلات ناجمة عن النمو الحضري، و طرح نمطين رئيسين للتنمية هما سياسي المركزي و اللامركزية ثم طرحت سياسة التمرکز المنتشر، كما طرحت وسائل لتطبيق سياسات التنمية منها (xviii):

- **أسلوب حافة المدن:** التي تتمثل باستعمالات بكثافة واطفة بشكل مناطق صناعية أو زراعية يسهم في تنميتها و الحد من توسع المدن الكبرى.

- **أسلوب المحاور الحضرية:** و يستخدم في تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي إلى نمو المستقرات البشرية و تنمية النشاطات الحيوية الأخرى في مرحلة لاحقة.

- **أسلوب المدن الجديدة:** و تعتبر وسيلة للسياسة الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق و مواصفات تخطيطية عالية، إلا أنها تحتاج إلى استثمارات ضخماً نسبياً.

- **أسلوب المراكز الحضرية المنتشرة:** الذي يتطلب ضخ استثمارات كبيرة في عدد كبير من المدن الصغيرة الأمر الذي قد لا يتلائم مع ظروف بعض البلدان، و لو أنه الأفضل في نشر التنمية في مختلف المراكز الحضرية.

2-5- العلاقة بين التخطيط الإقليمي و المكاني و التخطيط الوطني:

إن الخطة الاقتصادية من حيث البعد المكاني تنقسم إلى ثلاث أنواع من الخطط المكانية (xix):

2-1- الخطة الوطنية (خطة تتعامل مع البلد ككل): فهي التي تتعامل بالدرجة الأساس مع المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرائية للبلد ككل و تركز ضمنها أهدافها على تحقيق نمو عالي في الدخل والاستهلاك والاستثمار و بكافة القطاعات بما يحقق تغيرات اقتصادية و سياسية و مالية و تنموية.

2-1- الخطة الإقليمية (خطة تتعامل مع مكان معين في البلد): فهي تلك التي تتعامل مع قطاعات مختلفة و الأماكن مختلفة نسميها بالأقاليم التي ربما يجعل منها (أقطاب النمو) وقد يكون التعامل في قطاع معين في ذلك المكان (خطة جزئية) ضمن سقف زمني محدد، أو ربما مع كافة قطاعات اقتصاد ذلك المكان (خطة شمولية لهذا المكان) ويزمن محدد أيضاً.

و ربما تنسجم خطة هذا المكان مع الخطة ال وطنية التي يكون هدفها تطوير المستوطنات البشرية أو إنشاء مستوطنات جديدة أو إعادة استخدام الأراضي وربما تختلف عن الخطة الوطنية في أهدافها التي ربما تكون مجرد مؤشر تنموي دون النظر إلى مكانه أو بالعكس.

2-1- الخطة المحلية (المدينة أو للريف) (مستوى المدينة (خط التنمية الحضرية)- أو ريفية (وهي خطة التنمية الريفية): وهي إما خطط حضرية تلك التي تتعامل مع المدينة وحاجياتها ومشاكلها وبشكل مفصل حسب نظرة وحاجة سكان تلك المنطقة وبهذا تكون ملتقبة مع خطة الإقليم أو الخطة الوطنية وربما تتعارض مع الخطة الوطنية تماشياً مع خطة الإقليم أو الخطة الوطنية بل و ربما تكون من ضمنها ومثل تلك الخطط يقوم بإعدادها المخططون الحضريون الذين يتولون إعداد التصاميم الأساسية (المخططات العامة للمدن) وقد تكون كذلك خطط محلية للريف عبر كافة جوانبه (السكانية- والاستيطانية - واستعمالات الأرض الزراعية- والتنمية الريفية).

إن غياب سياسة المكانية، المتكاملة مع الإستراتيجية الاقتصادية الكلية الوطنية، يعقد لحد ما المشاكل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب التطور في الدول النامية خاصة، و لذلك فإن إيضاح مختصر للاستراتيجيات المكانية المرتبطة بسياسات التنمية الاقتصادية، هي الموضوع و هي الدراسة في هذا المجال، هناك حاجة لربط سياسات التنمية مع الخطط المكانية (Spatial Plans) كلما اقتضى الأمر ذلك، الحدود الإقليمية للحكومات المحلية للسماح بتكاملها و المشاركة في هذه السياسات و سوف يسهل ذلك عملية اللامركزية و مشاركة السكان في البرامج و المشاريع عامة.

إن الهدف الرئيسي للسياسة المكانية الوطنية هو خلق مساحة لمختلف المهام التي تستدعي ذلك، وعلى مساحة محدودة ، بهدف تقوية المركز التنافسي الدولي للدولة، وتعزيز المدن قوية وناشطة بالحياة و الحيوية للريف، وتأمين وتطوير قيم وطنية المكاني، وضمان السلامة العامة.

المحور الثالث: نماذج دولية.

من أبرز سياسات التنمية المكانية (الموقعية) المشهورة، إنشاء المدن الجديدة، في الماضي كان الهدف الأساسي منها هو حل مشاكل الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى، و لكن في الآونة الأخيرة تعدت هذا الهدف لتصبح أحد أركان التنمية الاقتصادية المستدامة، و ركيزة أساسي لخلق قاعدة صناعية تولد قيمة حقيقية مستدامة، و لذا سنحاول عرض أمثلة رائدة في الدول النامية من ماليزيا، و إمارة دبي، و السعودية.

3-1- مدينة بتراجايا، ماليزيا^(xx): في إطار سياسة الحكومة الماليزية في توطين الصناعات التكنولوجيات المعلومات و الاتصال (ICT) قامت الحكومة بتبني إستراتيجية للتنمية المكانية (الموقعية) الهدف منها إنشاء قطب أو موقع عالمية لصناعات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يصبح قبة عالمية للشركات المتخصصة في هذا المجال، لما يوفر من بنية تحتية و موارد بشرية لانطلاق هذه الصناعة، سمي هذا المشروع الماليزي رواق تكنولوجيا المعلومات متعددة الخدمات (Multimedia Super Corridor (MSC). و يهدف هذا المشروع الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في شهر أوت 1995 إلى تعزيز هيكل الاتصالات، و يقع على مساحة كبيرة 15 كلم عرض و 50 كلم طول، يحده من الشمال ناطحات السحاب " التوأمان Pertrons " و من الجنوب المطار الدولي الجديد، و هو عبارة عن منطقة حرة تتوفر فيها جميع التسهيلات المادية و الجبائية، و هو مصمم لاستقبال 240000 شخص، كما يتضمن العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا الذي أطلق عليها اسم بتراجايا (Putrajaya) التي تتسع إلى 250000 ساكن و التي هي في طور الانحجار، تهدف السلطات من خلال هذا المشروع إلى جلب المزيد من الشركات العالمية بمقراتها و مخاربا خاصة تلك المتخصصة في الإعلام الآلي و شبكات الاتصال الحديثة (الصناعة الرقمية). و قد خصصت الحكومة أكثر من 7 مليار دولار لإنجاز هذا المشروع لمدة تمتد إلى 10 سنوات، حيث أن شركة Telekom Malaysia لوحدها ستستثمر حوالي 2.8 مليار دولار لإقامة شبكة للألياف البصرية بمعدل تصريف عالي جدا، و بقدر حددت الحكومة 7 تطبيقات أساسية هي:

- شبكة اتصالات متعددة بين الإدارات (حكومة الكترونية) بحيث تكون الإدارة في خدمة المستثمر و ليس عائقا أمامه (أي محاربة البيروقراطية إلى أبعد الحدود).
 - مدارس متخصصة في الإعلاميات الحديثة.
 - الطب الآلي أو عن بعد، أي تطوير شبكة وطنية للطب عن طريق الاعلام الآلي.
 - تطوير بطاقة الكترونية شخصية متعددة الوظائف تكون بمثابة: بطاقة تعريف، جواز سفر، رخصة سياقة، بطاقة دفع الكتروني، ...
 - مركز بحث تكنولوجي (Cyberjaya) مسند بجامعة متخصصة في الإعلاميات الحديثة.
 - مركز شبكات دولية خاص بالشركات متعددة الجنسيات.
- 3-2- مدينة المعرفة دبي ، الإمارات العربية المتحدة:** تعد مدينة دبي من مدن الرائدة في العالم، نتيجة للتطورات العمرانية و الاقتصادية الكبيرة التي عرفها، و لقد بذلت هذه المدينة مجهودات هائلة لتحويل اقتصادها المعتمد على المحروقات بأساس إلى اقتصاد قائم على المعرفة ، و من المشاريع الهامة التي تشكل هيكلية أساسية و بنية تنظيمية مجتمع المعلومات و اقتصاد المعرفة في دبي كل من الحكومة دبي الاللكترونية، و مدينة دبي للانترنت (DIC)، و منطقة دبي الحرة للتجارة الاللكترونية ، و معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات (GITEX) و قرية المعرفة (KV)، مدينة الأكاديمية العالمية (DIAC) ، مدينة دبي لإعلام (DMC)، و منطقة الإنتاج الإعلامي العالمية (IMPZ)، مدينة استديو دبي (DSC) ، منطقة الحرة دبي (DOZ)، حديقة دبي للبيوتكنولوجية و البحوث (DuBiotech) ، حديقة الطاقة و البيئة (Enpark) الذي يرافق مسيرة البناء و التطور الحضاري و العمراني الذي يعم كافة أرجاء دبي^(xxi).
- أ- مدينة الأكاديمية العالمية، دبي (DIAC)^(xxii)** : هي مدينة الوحيدة في العالم المكرسة لإنشاء منطقة حرة لتعليم العالي، و هي قاعدة إقليمية للمؤسسات الدولية للتعليم العالي ، و هي الأولى من نوعها في الدول النامية و مكرسة للتحقيق التنمية، تنتشر على مساحة

25 مليون قدم مربع ، وتوفّر المدينة البيئة الفكرية الملهمة لطلاب وهيئة التدريس . هذا الازدهار للمجتمع المعرف تأسس كجزء من خطة استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل ، و هذا لتسريع انتقالها إلى اقتصاد المعرفة كما تسمح المدينة بملكية الأجنب نسبة 100% ، و إعفاء ضريبي بنسبة 100% ، و إعادة الأرباح بنسبة 100% .

و هناك حاليا 20 جامعة دولية من مختلف المناطق العالم من استراليا، الهند، باكستان، إيران، روسيا، ألمانيا، المملكة المتحدة و إيرلندا، و من الجامعات المرموقة جامعة (The University of wollongog) من استراليا، و جامعة (Middlesex University Dubai) من بريطانيا، و مركز (S.P Jain Centre of Management) من الهند و غيرها، و تقدم هذه المؤسسات الأكاديمية برامج في الهندسة، وعلوم الحاسوب، وتصميم الأزياء، والتكنولوجيا الحيوية، والدراسات البيئية، وإدارة الجودة، وإدارة الأعمال.

ب- قرية المعرفة دبي (KV) (xxiii) : تأسست في 2003 و تتوفر هذه القرية على البنية الأساسية المتطورة والبيئة ، لمجموعة متنوعة من المنظمات هذا بغرض خلق المعرفة ونشرها، و باعتبارها مركزا رائدا في المعرفة ، اجتذب القرية جامعات دولية مرموقة من استراليا ، الهند ، باكستان ، إيران ، روسيا ، ألمانيا ، المملكة المتحدة وإيرلندا وكندا. و بالإضافة إلى الجامعات قرية المعرفة دبي، و التي لها الشركاء في تنمية الموارد البشرية ومراكز التدريب المهني والمعاهد والمنظمات البحث والتطوير والابتكار ومراكز التعلم الإلكتروني للشركات.

و القرية تقع في المنطقة الحرة للتكنولوجيا و الإعلام بين مدينة دبي للانترنت و مدينة دبي الإعلامية، التي تعمل في تعاون وثيق كل الكيانات في دبي ، و لقرية المعرفة دبي شركائها الذين يتيحون لها فرصة كبيرة للتعاون مع مجتمع الأعمال ، لخلق دولة حديثة نابضة بالحياة تمتلك بيئة التعلم نشطة ، و تتوفر القرية على:

- 1- متجر المخططة الواحدة (One-stop-shop) لجميع الاحتياجات التعليمية و التجارية.
 - 2- بنية تحتية لتعليم و الأعمال التجارية.
 - 3- بنية أساسية تكنولوجية قابل للتكيف و عالية الاداء.
 - 4- مرافق و تسهيلات الاستضافات الإلكترونية (Ehosting) .
 - 5- تأسيس تجمع لمح للفتكر (Community of like minded) مكون من أفراد و شركات.
 - 6- بيئة أعمال دولية، 7 - بيئة غنية للتواصل مع الفرص، 8- الوصول إلى مجموعة كبيرة من العاملين في مجال المعرفة، 9- قوانين و أنظمه صريحة، 10- تعليم ذو مستوى رفيع، 11- سهولة التأشير للطلبة، 12- سماح بملكية أجنبية 100% و إعفاء ضريبي بنسبة 100% .
- ج - مدينة دبي للانترنت (DIC) (xxiv) :** بدأ في عام 2000 و تتوفر مدينة دبي للانترنت النظام البيئي لاقتصاد المعرفة، و الذي صمم لدعم و تنمية شركات الأعمال في مجال المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا، و تعتبر هذه المدينة الأكبر حجما على مستوى المنطقة، و الشرق الأوسط من حيث توفير البنية التحتية، و الموجودة داخل منطقة حرة، و أكبر نظام تلفوني تجاري لبروتوكول الانترنت في العالم، و تعتبر مدينة دبي للانترنت قاعدة إستراتيجية للشركات الأجنبية ملكية بدون ضرائب، إعادة الفوائد و رأس المال كاملا لبلد المنشأ، عدم وجود قيود على العملات، تسجيل و ترخيص سهل ، و حماية للملكية الفكرية.

و في فترة زمنية قصيرة تم تشكيل مجتمع من كبرى الشركات الدولية في مجال المعلومات و تكنولوجيا الاتصال في المدينة، فكل

الشركات العملاقة موجودة في هذه المدينة مثل Microsoft, Cisco Systems, IBM, HP, Dell, Siemens, Sun Microsystems, Computer Associates, PeopleSoft and Sony Ericsson. و يبلغ عدد العاملين في هذه المدينة أكثر من 5500 شخص، و تعمل في مجالات تطوير البرمجيات، و خدمة الأعمال، و التجارة الإلكترونية القائمة على الويب، و الاستشارات، و التعليم و التدريب، و المبيعات، و التسويق، كما أن هذه الشركات تعرض أعمال عالية الجودة و فرص لتكوين شبكات تستخدم في تعزيز حل المشاكل و مشاركة المعرفة في هذا المجتمع.

3-3- مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة (Knowledge Economic City of Medina)، المملكة العربية السعودية (xxv) : قامت الهيئة العامة للاستثمار السعودية بالتنسيق مع مجموعة من الشركات الوطنية الكبرى، تأسيس كيان استثماري بغرض تطوير أرض مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، الواقعة شرق المدينة المنورة، لتكون معلماً حضارياً لخدمة سكان وزوار المدينة المنورة، وصرحاً وطنياً وعالمياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.

و يهدف المشروع إلى:

- تأسيس قاعدة للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.
 - دعم مجال السياحة والتسويق في المدينة عبر متحف السيرة ومنطقة السوق ومنشآت سياحية متكاملة بمستوى علمي.
 - تأسيس منطقة تجارية ذات بنية تحتية عصرية لخدمة سكان المدينة وزائريها وتخفيف الضغط على المنطقة المركزية.
 - تطوير منطقة سكن مميّزة للراغبين في العمل والاستثمار والإقامة بجوار مسجد الرسول (ص).
 إن مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية صمم لوضع السعودية، وصغار رجال الأعمال السعوديين قادة في الصناعات القائمة على المعرفة على المستوى الدولي، وتهدف المدينة كذلك إلى جذب وتنمية المواهب من جميع أنحاء العالم، قصد خلق الفرص مهمة على نطاق عالمي، مع توفير البنية التحتية مادية و تكنولوجيا للمستثمرين ورجال الأعمال، كما توفر أكثر من 20000 فرصة عمل، والإقامة لحوالي 150000 شخص، إجمالي الاستثمارات في المدينة عند اكتمال بنائها هو 30 مليار ريال، مساحة ارض المشروع 4.8 مليون متر مربع، عدد الزوار الذين يمكن استيعابهم إما في الفنادق أو الساحات هو 30000، عدد الوحدات السكنية ما بين فطيل وشقق سكنية هو 30000 وحدة و 1200 محلا.

و ستضم المدينة :

- إنشاء مركز للعلوم الطبية و بيوتكنولوجية.
- حدائق تكنولوجيا العالية (High-tech park) لصناعات القائمة على المعرفة و مراكز البحث و التطوير العلمي.
- حديقة التسلية والتعليم موضوعها حول تراث محمد (صلى الله عليه و سلم) و مسمى "أرض السيرة".
- معهد الإدارة و التعليم التقني.
- الحي التجاري الجديد على الطراز العالمي للمدينة.
- تطوير طرق المدينة.

أما حدائق التكنولوجيا القائمة على المعرفة، فستكون مجهزة بأحدث المباني الذكية (Smart Buildings) و أحدث بنية تحتية

للاتصالات، و ستركز المدينة على :

- الحكومة الالكترونية، التعلم عن بعد، تحسين اللغة العربية و التكنولوجيا، اهتمام بالسياحة التكنولوجية، و مراكز الاتصال.
- وسوف تقوم المدينة ب :
- توفير حاضنات للشباب السعودي و أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة الذين يبحثون عن بيئة تنافسية لتنمية أعمالهم.
- تطوير مهارات الإناث في جمع المواهب بمدينة، و كذا توفير فرص العمل المناسبة.
- افتتاح حديقة أو منتزة " أرض السيرة " للزوار من جميع الأعمار والاهتمامات والخلفيات الثقافية، باستخدام أحدث الوسائط المتعددة، والليزر والتكنولوجيات الرقمية، و سوف يتم استكشاف تاريخ وتراث محمد والحضارة الإسلامية .
- كما أن مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية سيجاهل سعيه للاستقطاب المستثمرين، بهدف إقامة مشاريع مشتركة مع شركاء استراتيجيين لتطوير وتشغيل العناصر الرئيسية في المشروع ومنها :
- حدائق التكنولوجيا العالية (High-Tech park).
- مشاريع مشتركة مع منظمات دولية رائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).
- حديقة ذات موضوع (Theme park).
- المؤسسات التعليمية (جامعات و معاهد)، و الخدمات الطبية، مركز وسائل النقل المتعددة، و بنية تحتية للخدمات، خدمات البنية التحتية الذكية، مؤسسات علاجية، حاضنات أعمال، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز رؤوس الأموال المخاطرة، و أخيراً البنى الأساسية للتمويل.

الخاتمة :

إن إستراتيجية التنمية الإقليمية المكانية هي الإستراتيجية الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، إذ نستطيع من خلالها خلق قاعدة صناعية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و توطئ صناعات في الدولة، و تحقيق لوفورات حجم تزيد من تنافسية الموقع على

المستوى العالمي، و لقد تبنت عدة دول هذه إستراتيجية التنمية الهامة التي لم تعرف اهتمام في إعداد خطط التنمية في الجزائر، خصوصا في فترة الأخيرة، التي اتسمت بغياب ملحوظ المفهوم التنمية المكانية في الجزائر بسبب:

- عدم وجود إستراتيجية تنمية موقعية أو مكانية واضحة.
- غياب البعد المكاني للتنمية.
- ضعف مشاركة السكان المحليين في إعداد الخطط بالرغم من وجود المجالس الشعبية على مستوى الولايات.
- انعدام رؤية (Vision) تنموية واضحة المعالم، تخرج الجزائر من هيمنة المحروقات كمصدر أساسية للدخل الوطني.
- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الإقليمي.
- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة و المدربة لإعداد الخطط الإقليمية المكانية.

الهوامش:

- ¹ - سير بارثا داسجوبتا (Partha.Dasgupta)، "ثروات الأمم المفقودة"، Project Syndicate، بالعبارة، 2005، على المسار: <http://www.project-syndicate.org/commentary/dasgupta1/Arabic>.
- ¹ - "الجزائر عجزت لأكثر من عشرية عن تنوع عائداتها الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 4 بالمائة"، جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2010-03-31.
- ¹ - بوعتروس عبد الحق، "السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- ¹ - يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 2009/02، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، ص 92.
- ¹ - محمد تونسي حسين عبد العزيز، "أثر التوطن و التخطيط الإقليمي على زيادة ودائع البنوك دراسة تطبيقية على البنك الأهلي المصري"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.
- ¹ - علي إحسان شوكت، "اقتصاديات الأقاليم"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 74.
- ¹ - حسن عبد القادر صالح، "التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية دراسة تطبيقية على الوطن العربي"، دار وائل، عمان، الأردن، 2002، ص 239، بتصرف.
- ¹ - محمد أزهر السمك، "اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى"، دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص 217.
- ¹ - نفس المرجع، ص 218-219، بتصرف.
- ¹ - خالد محمود محمد الشامي، "اقتصاديات مشروع ترعة السلام و دوره في تنمية سيناء"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 14-15، بتصرف.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, " SPATIAL PLANNING, Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition ", UNITED NATIONS PUBLICATION, Geneva, Switzerland, 2008, p01.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- ¹ - Ibid, pVII.
- ¹ - صباح فيحان، "النظام الحضري في العراق بين النمو التلقائي و العقلانية الاقتصادية"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الحضري، مركز التخطيط الحضري و الإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1998، ص 161.
- ¹ - مهند مانوئيل يوسف، "بدائل نمو بغداد"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الإقليمي، مركز التخطيط الحضري و الإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1999، ص 39.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- ¹ - صباح فيحان، "النظام الحضري في العراق..."، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- ¹ - مهند مانوئيل يوسف، "بدائل نمو بغداد"، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- ¹ - محمد العاني، "التخطيط الإقليمي المبادئ و الأسس - نظريات و أساليب"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 37-38.
- ¹ - محمد بوجلال، "السياسة الاقتصادية الكلية و دورها في الاندماج العقلاني في حركة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2002، ص 134.
- ¹ - عماد أبو عيد، "تبي مبادئ إدارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج العربي - برنامج دبي للاداء الحكومي المتميز نموذجاً -"، جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي - المؤتمر السنوي الثالث عشر، 3-5 أبريل 2007، المنامة، البحرين، ص 2، بتصرف.
- ¹ - /- www.diacedu.ae (03/10/2009), Retrieved from, Dubai International Academic City (DIAC)

Dubai Knowledge Village (KV), Retrieved from,(03/10/2009): <http://www.kv.ae/en/default.asp>.¹

Dubai Internet City (DIC), Retrieved from, (01/10/2009): -¹

http://www.dubaiinternetcity.com/why_dubai_internet_city/

موقع مدينة المعرفة الاقتصادية، على المسار، (2009/10/01):¹

<http://www.madinahkec.com/ar/default.html>.